المناطقة بالمقصور فلا يسمى كلاما لاشتراط تلك معان اربعة وانما اقتصر
الشم على معنيين لانهما انسب بالمعنى الاصطلاحي لان الاول اعتبر فيه كونه
لفظا والمعنى الثاني كونه مفيدا وفي الاصطلاح الاصطلاح لغة الاتفاق
واصطلاحا اتفاق طائفة على امر مخصوص اذا اطلق انصرف اليهم وهو
المتكلمين جمع متكلم اذا اطلق ينصرف للصوفية النفسية القديمة المنزهة
عن الحروف والاصوات القائمة بذاته تعالى وانما حملنا كلام الشم على هذا
المعنى لانه هو الذي اصطلح عليه المتكلمون اما المعنى القايم بالنفس الذي
قلا يسمى كلاما باصطلاحهم وان كان هو الظاهر من عبارة الشم لما هو
اصطلاح لغوي كما تقدم لكن لما هو يستدلون على ما هو اصطلاح لهم
من قبيل قياس الغايب على الشاهد ويطلق ايضا عندهم على الالفاظ المقروءة
المسموعة كما تقدم لكن واختلف هل هو حقيقة فيهما فيكون مشتركا
او حقيقة في الاول مجاز في الثاني الذي حققه السعد الاول

النحو بين جمع نحوي بنسبة للنحو يطلق في اللغة على معان منها
القصد والجهة وعند لك واصطلاحي الاصطلاح وتوعلم بالصول يعرف
به احوال اواخر الكلم اعرابا وبناء هذا التعريف بناء على ان علم العرف
غير داخل فيه وهو ما تعارفه الناس فان اريد شموله قلت بدل
اعرابا وبناء قولي وتركيبا يعني يعلم به حال الكلمة في حال افرادها
وينبغي في هذا علم التصريف من اعلال الكلمة واشتقاقها وجمعها و
تصغيرها وعند لك قد يدخل فيه ايضا بعض مسايل علم النحو وهو
ما يعرف به البناء لانه يلحق الكلمة معرفة متى وجد سببه والبعض
الاخر وهو ما يعرف به الاعراب فانه داخل في قوله وتركيبا
اي موافق المناسب لتلك بعد وقيد التركيب لاحاجة اليه ات
يتيسر ما يشي فان التاليف اما اخص من التركيب لاحتمال اللغة في
مهمومه وهي الملايمة بين الاجزاء كما صرح به ابن القواس في شرح
الفصيلة ابن مقفلي او اعم التركيب والتاليف واحد وهو ما ذكره
السيد الجرجاني استمل على ثلاثة اشياء فيه ان المستمل عليه
بفتح الميم هو عين المستمل بكسرها فيلزم اشتمال الشي على نفسه

وهو

وهو باطل والجواب انا نلاحظ في الشتمل بكسر الميم مجموع الامور الثلاثة
وفي المشتمل عليه كل جزء على حدته فيكون من قبيل اشتمال الكل على
كما يشتمل الجملة مثلا على كل واحد من الاحاد التي تركبت منها وفي
الشيا مذاهب اصحها مذهب الخليل وسيبويه وغيرهما وعليه
من المحققين ان اصلها شيئا كجمل فكرهوا اجتماع همزتين بينهما الف
فقلبوا اللام وهي الهمزة الاولى التي هي موضع الفاء فقالوا آشيا بوزن
لفعا وهو عند هم اسم جمع لشي لا جمع له فهو ممنوع من الصرف للالف التا
نيث الممدودة اللفظ اي العربي كما قيد به الشاطبي ليخرج المركبات
المفيدة التي وضعت مفرداتها لمعانيها في غير لغة العرب فلا تسمى
في اصطلاح النحاة كلاما ولا يحققها الاعراب والبنا وغيرهما مما يلحق
الكلمات العربية ويوجده ان موضوع هذا العلم كبقية العلوم العربية
هو اللفظ العربي فلا بحث له عن غيرها لان البد عليها علم الصحيح
مبني على مذهب من ان المركبات ليست موضوعة بل الموضوع هو
المفردات وان دلالة المركبات عقلية وهو خلاف التحقيق والتحقيق
ان المركبات موضوعة وضعا نوعيا فالوضع منه مثلا وضع كل تركيب فعل
مع فاعله للدلالة على معنى يتبين ذلك الفعل للفاعل وح فلا بد من قيد الوضع
وهو الوضع هو في الغايب للعقد فان قلت لم لم يحمل عبارة الشم على ان معنا
الصحيح هو زيادة التركيب والجواب ظان التركيب استمل عليه الكلام
اتفاقا واما قول الشم وقيد التركيب لاحاجة اليه معناه انه لاحاجة
للتصريح به لان الافادة التامة تستلزمه وان كان الكلام مستملا عليه
قطعا وح فليس هو مقابل الصحيح واما ما زعمه ابن طلحة من ان الكلام
قد يكون مفردا معنيا كنعم في الجوابية فقد اجيب عنه بان الكلام الجنس ما
بعدها واما حذف الكتابة بقرينة السواد وقيد ذلك انها لا تقيد
واحدها بدون ان يسبقها سوال وهي اللفظ ان قلت ان استمال الكلام
على اللفظ ظاهر فانه جزء منه واما استمال على القصد والافادة التامة
فيد الافادة بالتامة للاحتراز عن الافادة الناقصة فلا يظهر لهما
وصفان للمتكلم لا للكلام فيتد يلزم عليه استمال الشي على صفة غيره والجواب